المحصر مخرج للقضايا وبعض التعاريف الداخلة في الجنس وكل مركب لا من ذلك وهي الشرطية كما سبق لتركيبها من قضيتين بالفعل ومعنى تركيب القول من قضايا انه يتركب من هذا الجنس كما يقال الكلام يتركب من الاسم والفعل والحرف او يقال ان المراد بالجمع في عرف الفن الشيئين فما فوق فيلزم ذلك عنوان باب اللسان والقياس كما قال الشيخ معقول ومسموع في المعتبر في الاول المعقول المؤلف في التعمير وفي الثاني الملفوظ من القضايا المسموعة وقوله **مستلزم** بالفتح على ما في بعض النسخ وهو الارجح معنى وان لم يكن صناعة مخرج للاستقراء والتمثيل اذ لا استلزام بينهما والمطلوب سواء كان اللزوم بينا كما في اول الاشكال او لا كما في غيرها المبين على ما سيجئ وقوله **بالذات** احترز به عن الهرض كما صرح به الشيخ وغيره مخرج لنحو لا شيء من الانسان بحجر وكل حجر جماد بواسطة خصوص المادة بدليل التخلف عند تبديل الاكبر وما بالذات لا يتخلف ونحو ا مساو لب وب مساو لج فان استلزام ا مساو لج بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو المساوي مساو بدليل عدم الاستلزام في قولنا ا مباين لب وب مباين لج فانه لا يلزم ا مباين لج اذ لا يصدق ان مباين المباين مباين وحيث لم يصدق والمتوقف عليه لم يصدق والمتوقف ضرورة ونحو جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فان استلزام جزء الجوهر جوهر بواسطة صدق قضية هي عكس نقيض المقدمة الثانية وهي كلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر واعترض بان المتوقف على عكس احدى المقدمتين لو كان يخرج المتوقف عن كونه قياسا لزم منع دخول غير الشكل الاول في القياس واجيب بمنع ذلك بان توقف غير الاول

على

على العكس المستوي وهو لا يعود معه تكرار الحد الاوسط وتوقف ما سبق على عكس النقيض وهو ثابت معه ذلك ولذلك فسروا المقدمة الغريبة التي يخرج المتوقف عليها المتوقف عن كونه قياسا بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات ١٥٨
القياس وقوله **قولا اخر** اخراج لنحو كل انسان حيوان وكل عرض نفاد ثبت المستلزم لمجموع لاحدى مقدمتيه استلزام الكل لجزئه واشارة الى مغايرة النتيجة المقدمتين لا يفسر لما ذكرته بها للقياس طالح وبالقضية المركبة المستلزمة عكسها المستوي مثلا لانا نقول لا نسلم التركيب حقيقة فيما ذكر ولو سلم فالمركبة في الحقيقة قضية واحدة موصوفة بالتركيب لا نهما قضيتان كما في القياس سلمنا ذلك لكن معنى استلزام القياس للنتيجة انها لازمة عن مقدمتيه معا ولزا فان مستلزم اي الفرد وهو مستلزم وليس كذلك استلزام المركبة لعكسها لانهما لازم لكل قضية على خصوصها وما ذكره المطابق لتعريف الجمل الغريب من قول الشيخ المأخوذ من تعريف ارسطو ان القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها لذاتها لا بالعرض قول اخر اضطرارا فاسد العكس بما عدا البرهان من الصناعات الا ان يفسر بالصواب تقليل الكاتبي كغيره الاستلزام على تسليم ذلك القول حيث قال في رسالته القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر حتى يشمل كل انسان حجر وكل حجر جماد فانه بتقدير تسليم مقدمتيه يلزم عنه ان كل انسان جماد وما اشار اليه ابن واصل واقتصر عليه غيره من شروح الجمل في تصحيح تعريف الجمل من ان معنى الاستلزام ان يكون بحيث لو وجد الملزوم وجد اللازم ولو لم يوجد كالفساد اللازم في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا الاية غلط فان قولنا كل جماد انسان مما سبق لا يلزمه لتسليم حجريته ولم توجد ذهنا ولا خارجا وما سبق ليس كذلك على ان صاحب النهاية منعه ايضا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)